

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة
وتمديدھا، ١٩٩٥

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٥/..

الرئيس:

السيد دانابالا

(سري لانكا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبianaها في مذكرة وإدخالها على نسخة
من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official
Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations
Plaza .

وستدرج أية تصويبات لمحاضر جلسات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية
الدورة بوقت قصير.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد بيبولسونغرام (تايلند) قال إنه يشعر بالارتياح لما ظهر في أثناء المناقشة العامة من توافق في الآراء حول عددٍ من النقاط. فقد اعترف الجميع بالأهمية التاريخية للمؤتمر واتفقوا على أن معاهدة عدم الانتشار هي أحسن آلية متاحة للمساعدة على إزالة التهديد النووي وأنه ينبغي تعزيزها وجعلها فعالة قدر الإمكان وأنه بالنسبة للمستقبل المنظور لا يوجد بديل من تمديدها.

٢ - وقال أن تايلند، التي لا توجد لديها أي تطلعات نووية ولا ترى مبررا لوجود الأسلحة النووية على هذا الكوكب، قد كانت تنظر دائما إلى المعاهدة باعتبارها وسيلة للقضاء على جميع الأسلحة النووية. ولذلك تعلق أهمية قصوى على تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وبناء على ذلك، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن التأكد من تنفيذ هذه المادة والعمل على تحقيق أهداف نزع السلاح النووي الكامل. ومع أن الجهود التي تبذلها الدول النووية الكبرى من أجل تنفيذ اتفاقات نزع السلاح القائمة يمكن أن تساعد على تعزيز المادة السادسة، فإن تايلند تعتقد أن إسراع هذه الدول في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يبرهن على إلتزامها الصادق بنزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية.

٣ - وأشار إلى فاعلية المعاهدة أيضا فقال إنها تحتاج إلى إيجاد توازن بين حقوق وإلتزامات الدول النووية والدول غير النووية ولذلك ينبغي اعتبار المادتين الأولى والثانية مدونة لقواعد السلوك. وينبغي أن يطبق مبدأ عدم الانتشار المطبقة على الجميع عالميا وألا يقتصر على الدول الأطراف الحالية، ومن ثم ينبغي تشجيع جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدة.

٤ - وأشار إلى نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية فقال إنه من المكونات الأساسية للمعاهدة ويجب دعمه من خلال تعزيز المادة الثالثة. وخصوصا، ينبغي للدول الأطراف التي لم تبرم وتنفذ بعد اتفاقات شاملة للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويجب أيضا التشجيع على اتخاذ تدابير تكميلية للمساعدة على منع تحويل الطاقة النووية إلى الأغراض العسكرية. والإبرام المبكر لإتفاقية غير تمييزية وقابلة للتحقق بشأن حظر إنتاج وتكديس المواد الإنشطارية للأغراض العسكرية سيكون إسهاما إضافيا في هذا المجال.

٥ - وأكد أن تايلند تؤيد تأييدا تاما حق الدول الأطراف في تبادل واكتساب التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بدون أي تمييز وذلك وفقا لروح المادتين الرابعة والخامسة من المعاهدة.

٦ - وأوضح أن المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة لن تكون فعالة إلا إذا ضمنتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وإن التزامات دول المنطقة وحدها لن تكفل السلام في المناطق المعنية. ولذلك ترى تايلند أن البروتوكولات الملحقه بمعاهدة ثلاثيلوكو ومعاهدة راروتونغا أساسية لجميع المعاهدات من هذا القبيل.

٧ - وأشار إلى مسألة الضمانات الأمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية فقال إن قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) لم ينشأ أي تعهد ملزم قانونياً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية وبدون التزام من هذا القبيل ستظل الثقة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لها ثقة غير مؤكدة.

٨ - في الختام أعرب عن أمل تايلند في أن يتم اتخاذ القرار المتعلق بمستقبل المعاهدة بتوافق الآراء. وأوضح أنها تؤيد تمديد المعاهدة لفترات محدودة باعتبار ذلك أفضل نهج لتحقيق نزع السلاح النووي نزعا كاملا. وأوضح أن القرن العشرين شاهد الكثير الكثير من العنف والتدمير ويجب ألا نحكم على الأجيال القادمة بأن تكرر أخطاء التاريخ.

٩ - السيد كوللا (ألبانيا): قال إن المجتمع الدولي قد شهد خلال الخمس والعشرين سنة الماضية نتائج لا يمكن إنكارها في مجال عدم إنتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح والضمانات الأمنية التي تعزى كلها إلى معاهدة عدم الإنتشار. وإن العدد الكبير للدول المنضمة إلى المعاهدة لدليل على الأهمية التي يعلقها المجتمع العالمي على المعاهدة وشاهد على النجاح الذي تحقّق في جهود الدول ذات السيادة في مجال تنفيذ أحكام المعاهدة.

١٠ - وأوضح أن ألبانيا ترحب بالجهود المبذولة للتفاوض من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وهي المعاهدة التي يجب أن تكون عالمية وقابلة للتحقق بصورة كاملة. وأوضح أن الشروع فوراً في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيزيد من تعزيز نظام عدم الإنتشار ويعزز نزع السلاح. وأشار إلى الضمانات الأمنية التي وردت في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) فقال إنها استجابة جماعية لمسألة حساسة. وقد انتهى سباق التسلح النووي بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت الأولى) والمعاهدة المتعلقة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، ويجب الآن تفكيك الأسلحة النووية الاستراتيجية وإبطال مفعولها. وقال إن ألبانيا تقدر جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تحديد الحالات التي لم تنفذ فيها اتفاقات الضمانات. وبدون معاهدة عدم الإنتشار سيكون من الصعب جداً تحقيق التعاون الدولي من أجل التحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والترتيبات الخاصة بالضمانات المتعلقة بالمواد النووية.

١١ - وختاما، قال إن ألبانيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الست المرتبطة به من أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وإن حكومته على اقتناع تام بأن تمديد المعاهدة بدون شروط وإلى أجل غير مسمى سيكون مفيدا لجميع البلدان سواء كانت هذه البلدان حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها وسيكون انتصارا لمبدأ عدم الإلتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة والتحقق وبذلك يهيء فرصة لنشوء عالم آمن. وإذا ماتعرض مستقبل المعاهدة للخطر تضألت إمكانيات تحديد الأسلحة النووية. أما إذا ضمن مستقبلها أمكن استمرار الخطوات الرامية إلى تخفيض الترسانات النووية باتجاه الهدف النهائي المتمثل بنزع السلاح النووي نزعا كاملا.

١٢ - السيد نغو كوانغ خوان (فيتنام): قال إن أهمية معاهدة عدم الإلتشار ليست موضع تساءل على الإطلاق. فعلى الرغم مما فيها من ثغرات حظيت باعتراف واسع النطاق باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الإلتشار وصكا هاما من أجل نزع السلاح والسلم العالمي ومن أجل السلم والتعاون الدوليين والإقليميين. وإن القرار الذي سيتخذه المؤتمر سيكون في غاية الأهمية لمستقبل المعاهدة ولأمن واستقرار وتنمية كل منطقة إقليمية وكل أمة في العالم. وأكد أن فيتنام تشارك في الرأي القائل بأن استعراض وتمديد المعاهدة أمران مترابطان وأنه لا يمكن معالجة مسألة التمديد في معزل عن الاستعراض.

١٣ - ومما يثلج النفس أنه على الرغم من ظهور عدد من دول "العتبة" فقد نجحت المعاهدة عموما في الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن المنجزات الهامة في مجال نزع السلاح النووي المعاهدات والإلتزامات التي أبرمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومن الجوانب الإيجابية أيضا "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

١٤ - واستدرك قائلا إن فيتنام تشعر بالقلق على أي حال لأنه في حين بقي عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية كما هو ازداد عدد الأسلحة النووية في العالم عما كان عليه عند بدء نفاذ المعاهدة. وحتى لو نفذت معاهدات نزع السلاح النووي تنفيذا تاما ستظل الرؤوس النووية الباقية أكثر مما يكفي لتدمير الحضارة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، لا توجد آلية ملزمة قانونيا بشأن وقف زيادة تطوير الأسلحة النووية وضمان الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ثم إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لا يزال أملا لاحقية واقعة. وأشار إلى أن الضمانات الأمنية المقدمة إنفراديا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست ملزمة قانونيا. وإن فيتنام تشارك الوفود الكثيرة في قلقها إزاء محدودية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا النووية بسبب ضوابط التصدير التي يفرضها الموردون.

١٥ - وأعرب عن تأييد فيتنام للخطوات التي تدعو إليها مجموعة بلدان عدم الإنحياز من أجل تعزيز المعاهدة.

١٦ - وأعاد إلى الأذهان أن فيتنام، بعد حروب طويلة ومدمرة، انضمت إلى عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٢ ودأبت على الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في المعاهدة. وفي عام ١٩٩٠ وقعت اتفاقاً للضمانات الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مفاعلها الذري التجريبي، وقامت بعده الوكالة بعمليات تفتيش عديدة بالتعاون مع حكومته. وسوف يطرح قريباً مرسوم يتعلق بالسلامة من الإشعاع على الجمعية الوطنية لإقراره. ومنذ البداية أيدت فيتنام الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي ميدان الطاقة النووية من أجل التنمية نفذ عدد من المشاريع الصغيرة النطاق بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبلدان المنطقة. وتقوم فيتنام بدراسة إمكانية تطوير الطاقة الذرية وتأمل في أنه متى اتخذت قراراً في هذا الموضوع ستلتقى مزيداً من التعاون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن بعض البلدان وفقاً لروح المادة الرابعة من المعاهدة.

١٧ - وختاماً قال إن المؤتمر يحتاج إلى إيجاد طريقة لتمديد المعاهدة تتحقق بها مصالح المعاهدة على خير وجه ومصالح السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي. وهذه المهمة تتطلب شعوراً عميقاً بالمسؤولية واستعداداً للتنازلات من جانب كل وفد من الوفود.

١٨ - السيد كاشيتا(زامبيا): قال إن زامبيا انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار بسبب إيمانها الراسخ بأن هذه المعاهدة هي حجر الزاوية في السلم والأمن الدوليين. وأمام المؤتمر دور تاريخي يقوم به وبعد إجراء تقييم واع لفعالية المعاهدة يجب اتخاذ قرار متعلق بشأن الطريقة التي ستعالج بها الشواغل الخطيرة. وهو فرصة مناسبة لتعزيز نظام المعاهدة.

١٩ - وأوضح أن المسألة ليست تمديد المعاهدة أو عدم تمديد لها وإنما هي مسألة ضمانات والتزام وحسن نية. وأوضح أن حكومته تشعر بقلق جدي إزاء موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة لعدد من القضايا من بينها مسألة نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وأوضح أن زامبيا لا تستطيع لهذا السبب أن تؤيد تمديد المعاهدة بدون أي شروط إذ لا يزال يوجد الكثير من المسائل التي ينبغي تغطيتها في تنفيذ المعاهدة نفسها. فقد خسر العالم في رهانه على ربيعة السلام التي تبجح بها كثيراً وينبغي للمجتمع الدول أن يناقش الكيفية التي يمكن بها استعادة الأرض الضائعة.

٢٠ - وقال إن وفده يخشى أن يؤدي تمديد المعاهدة تمديداً غير مشروط إلى ترسيخ عدم فاعليتها ولن يكون ثمة أي حافز لدول النووية على المفاوضة بنية حسنة. وهي مفاوضات لم تجر حتى الآن ولم تخفض الترسانات النووية الا تخفيضاً طفيفاً منذ عام ١٩٧٠ وإن الدول الحائزة للأسلحة النووية، فيما عدا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لم تقم بأي تخفيض هام على الإطلاق.

٢١ - وقال ان استعمال عبارة "غير مشروط" في سياق المؤتمر مضلل. فهو إما أن يكون نتيجة لسوء فهم رغبة الانسان العادي في العالم في ازالة الأسلحة النووية أو يعود الى الخيب في التعامل. وأضاف أنه يعلم علم اليقين أن ما من أحد يرغب في العودة الى فترة ما قبل معاهدة عدم الانتشار. وحتى الدول التي تحدثت عن تمديد المعاهدة غير المشروط والى أجل غير مسمى أعربت أيضاً عن بعض المخاوف وتحدثت عن بعض الشروط والمسائل التي يجب اتخاذ اجراء بشأنها لتعزيزا لمكانة المعاهدة ولا يوجد في الواقع أي اختلاف حول الغاية النهائية وإنما هي مسألة تقرير السرعة في السفر نحو هذه الغاية والتأكد من أن أحكام المعاهدة ستنفذ.

٢٢ - وقال إن مسألة التمديد غير المشروط أمر غير ضروري. فهناك من الأسباب الكثيرة ما يبرر ربط مسألة تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى باحراز تقدم ذي معنى في عدد من المجالات، بعضها موجود على جدول الأعمال منذ بدء نفاذ المعاهدة. وأبرز هذه المسائل مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يعلق عليها وفده أهمية قصوى فهي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار وستكون معلما في السباق من أجل تحقيق نزع السلاح الكامل.

٢٣ - وينبغي أيضاً أن تكون هناك معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأجهزة المتفجرة ومعاهدة حول الضمانات السلبية لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية مقرونة باتفاق حول عدم البدء في استخدام الأسلحة النووية.

٢٤ - وان من المهم أن ندرك أن الشروط أو الشواغل التي أعربت عنها أطراف كثيرة انما يقصد بها تعزيز فاعلية المعاهدة. وفضلاً عن ذلك تعتقد زامبيا أن المعاهدة ستخدم المجتمع الدولي على نحو أفضل لتوفير المساعدة التقنية الكافية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأعرب عن أسفه لأن المادة الرابعة من المعاهدة لم توجه اهتماما كافيا إلى مسؤولية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. اذ لو أن المبالغ الهائلة التي تنفق على البحث والاستحداث فيما يتعلق بالأسلحة النووية أتيحت لخلق وكالة معززة مستقلة لكان في ذلك منفعة هائلة للمجتمع العالمي كله. وكانت المعاهدة ستعزز أيضاً بدرجة كبيرة لو كان بإمكان الوكالة أن تقوم بدور في التحقق من مدى احترام الدول للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٢٥ - وقال ان وفده يرغب في الشاء على جنوب أفريقيا التي كان قرارها الجريء بتدمير ترساناتها النووية اسهاما كبيرا في قضية نزع السلاح والسلم العالمي. وهو مثال ينبغي أن تقتدي به سائر الدول.

٢٦ - ففي فترة ما بعد الحرب الباردة لا يوجد ما يبرر الاستمرار في سوء الظن. وينبغي للدول النووية كلها أن تتجه نحو التزام كامل بخلق عالم خال من الأسلحة النووية تستطيع الأجيال القادمة أن تعيش فيه بسلام وحرية من الخوف.

٢٧ - السيد فرنانديس استغاريبا (باراغواي): قال ان المؤتمر يتسم بأهمية غير عادية لمستقبل البشرية وان انعقاده في نفس السنة التي يحتفل فيها بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة له معناه الرمزي الرفيع وأكد أن معاهدة عدم الانتشار مهمة لصون السلم والأمن العالميين كميثاق الأمم المتحدة نفسه.

٢٨ - وعلى الرغم من المسائل العديدة الباقية التي لم تحل بعد، فان وفده يؤيد دعم تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى، إيماناً منه بأن أثارها النافعة تبرر بقاءها نافذة المفعول. وقال ان باراغواي كدولة صغيرة محبة للسلم تعتبر المعاهدة ضماناً لآمنها وأمن البشرية كلها. ومما يعزز ايمان وفده بالحاجة الى استئصال شأفة السلاح النووي الهجمات الارهابية التي حدثت مؤخراً في أجزاء كثيرة من العالم.

٢٩ - ورحب بالتقدم الذي أحرز في حياة المعاهدة، أولاً في انتهاء سباق التسلح النووي، ثم البدء بعملية القضاء على هذه الأسلحة. وعلى الرغم من أن ثمة الكثير مما يجب عمله لتحرير البشرية من الخوف من قيام حرب نووية فان التحسين الذي تم بالفعل حتى الآن يبعث على التشجيع.

٣٠ - وفي ضوء الأحداث الأخيرة ينبغي مواصلة الجهود لزيادة فاعلية نظام الضمانات. اذ أن تحسن الرقابة على انتاج المواد النووية يعزى جزئياً الى ذلك النظام كما يعزى أيضاً الى وجود مناخ سياسي وأمني أفضل.

٣١ - واعرب عن سرور حكومته ازاء قرار عدد من الدول التخلي عن تطوير الأسلحة النووية والانضمام الى المعاهدة. وأعرب عن أمله بأن تحذو دول أخرى حذوها في القريب العاجل وقال ان الطاقة النووية بدلاً من أن تكون أداة للموت يمكن أن تسهم بايجاد حياة أفضل لجميع البشرية وان من المعترف به عالمياً واجب تقديم المساعدة الى المحتاجين اليها، ولذلك ينبغي تمكين البلدان النامية كباراغواي من الانتفاع انتفاعاً كاملاً من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الزراعة والصناعة والطب.

٣٢ - واستطرد قائلاً ان المنجزات العظيمة للبشرية انما بنيت من انتصارات صغيرة. وينبغي أن ينظر الى درجة عدم الانتشار التي تحققت حتى الآن كخطوة نحو هدف نزع السلاح النووي بكامله، وان من الممكن الآن أن نتوقع في المستقبل القريب ابرام معاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية ومعاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية. ومن المؤمل أيضاً ان تتجسد المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) في اتفاق متعدد الأطراف.

٣٣ - وقال ان وفده يأمل أن يتم بتوافق الآراء اتخاذ القرارات الهامة للغاية التي سيتخذها المؤتمر، كما يليق بمعاهدة تطمح الى تحقيق العالمية ومن ثم تورث أجيال المستقبل عالماً خالياً من رعب الحرب النووية.

٣٤ - السيد شاه (نيبال): أثنى على الدول التي ألغت برامجها الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية واعتبر تصرفها عملاً يدل على شجاعة وحنكة سياسية قصوى. وأشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار التي وضعت في ظل سباق شديد للتسلح النووي قد أثبتت أهميتها في وقف الانتشار السريع للأسلحة النووية وإن مناخ ما بعد الحرب الباردة يتيح في الوقت الحاضر فرصاً لم يسبق لها مثيل من أجل تجديد الالتزام بالسلم والأمن الدوليين. والمؤتمر هو إحدى هذه الفرص.

٣٥ - ولاحظ أن هناك تفاؤلاً متزايداً لدى الوفود التي تحضر المؤتمر، وهو تفاؤل يعكس توافقاً كبيراً في الآراء لصالح تعزيز نظام المعاهدة. وسيكون للقرار الذي سيتخذه المؤتمر تأثير بعيد المدى على السلم والاستقرار والتنمية في العالم لعشرات السنين القادمة. وإن السلم والاستقرار يستلزمان القضاء نهائياً على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وإن المعاهدة إنما هي وسيلة من أجل تحقيق هذه الغاية.

٣٦ - وقال إن نظام عدم الانتشار لا يمكن أن يستمر إلا في السياق العام لنزع السلاح النووي وغير النووي وأشار إلى الالتزام الناشئ عن المادة السادسة وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي فقال إن لم يتحقق بوجه عام ولكن الحالة قد تغيرت تغيراً نوعياً في الفترة الأخيرة.

٣٧ - وقال إن الشاغل الرئيسي لنيبال هو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وإن حكومته تعتقد أن بالإمكان تحقيق تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها وإبرام معاهدة للحظر الشامل لأسلحة النووية ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية قابلة للتحقق. ويجب أن تبدأ المفاوضات في هذا الشأن في أقصى ما يمكن من السرعة.

٣٨ - ودعا إلى تشجيع إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وقال إن نيبال تؤيد جميع المبادرات الإقليمية التي هي من هذا النوع ويجب على الدول النووية أن تحترم احتراماً تاماً هذه المناطق. كما ينبغي أن تكون الضمانات الأمنية موثوقة ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تقلل من التزام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. والضمانات السلبية تحقق الكثير في هذا الصدد.

٣٩ - وقال إن الشاغل الرئيسي هو عالمية معاهدة عدم الانتشار سواء من حيث نطاقها أو تطبيقها وإن أي شك حول مدى حياة المعاهدة يضعف من نظامها.

٤٠ - وينبغي ألا تغرب عن بال المجتمع الدولي مسألة السلاح التقليدي. وينبغي، من أجل السلام والأمن الدوليين، بذل الجهود للتقليل من تحويل الموارد في العالم إلى التسلح النووي أو التقليدي على السواء. ومن الخير توجيه هذه الموارد نحو الأنشطة الانمائية في البلدان النامية.

٤١ - السيد كايوموف (طاجيكستان): أشار إلى الصراعات الجديدة التي تفجرت بانتهاء الحرب الباردة، فقال إنها قد تتطور إلى حروب واسعة النطاق وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأشار إلى الأزمة في طاجيكستان وحولها فقال إنها تشكل خطرا جسيما على السلم والاستقرار في المنطقة، وأن زعماء طاجيكستان يعتقدون أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع وأنهم يبحثون عن وسائل سياسية لتحقيق المصالحة الوطنية. وأضاف أن رئيس طاجيكستان دعا المجتمع الدولي إلى مواصلة تشجيع التقدم والعمل على إنجاح المحادثات الجارية بين الطاجيكستانيين.

٤٢ - ومما يشير قلقا عميقا تجارة الأسلحة التي لا تخضع للرقابة وغير مأذون بها في المناطق التي يسود فيها عدم الاستقرار. وإن ما يجري حاليا التسليح المكثف لجميع المناطق. ومن الصعب للغاية مصادرة الأسلحة غير القانونية من الناس. وأن طاجيكستان، استنادا إلى تجربتها المرة تشدد على خطر ذلك الاتجاه. وتتفاقم هذه المشكلة بمحاولات بعض الدول الحصول على الأسلحة النووية وعلى التكنولوجيا اللازمة لانتاجها.

٤٣ - وأضاف أن طاجيكستان، وهي تملك التكنولوجيا اللازمة لانتاج وتنقية اليورانيوم، تؤيد تأييدا راسخا معاهدة عدم الانتشار. وقد أعلنت عند نيلها الاستقلال التزامها الراسخ بالمبادئ الثلاثة لنزع السلاح النووي: وهو ألا تستحدث وألا تحصل على وألا توزع أي أسلحة للتدمير الشامل. فالغاية من المعاهدة هي منع الانتشار الأفقي والعمودي والقضاء، في نهاية المطاف على الأسلحة النووية. وقد كانت المعاهدة مفيدة للمجتمع الدولي وأصبح هدف جعل المعاهدة عالمية هدفا واقعا وقابلا للتحقيق.

٤٤ - وقال أن طاجيكستان تؤيد تمديد المعاهدة تمديدا غير مشروط وإلى أجل غير مسمى باعتباره عنصرا أساسيا في تحقيق عالم أكثر استقرارا وأمنا. وأن فاعلية المعاهدة تتوقف على التنفيذ الكامل لجميع موادها نصا وروحا.

٤٥ - وأشار إلى المعاهدات المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وإلى التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا من أجل تخفيض الأسلحة النووية فقال إنها أمور مشجعة. وترحب طاجيكستان باستعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية لمواصلة المحادثات بشأن نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة وهو ما أشار إليه بوضوح في المؤتمر نائب رئيس الولايات المتحدة. وأضاف أن حكومته مسرورة من الضمانات الأمنية الجماعية التي قدمتها لأول مرة جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة، وكذلك قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) يوفر حوافز جديدة للانضمام لجميع دول العالم إلى المعاهدة ولتميدها تمديدا غير مشروط وإلى أجل غير مسمى.

٤٦ - ويجب أن يظل منع نشوب حرب نووية ومنع الانتشار النووي من أولويات المجتمع الدولي في مجال صون الأمن والسلم في العالم. ويجب أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ستبرم في

...

المستقبل عالمية تنضم اليها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك دول كالهند واسرائيل وباكستان.

٤٧ - وحذر من أن الحروب الأهلية والتوتر المسلح على طول الحدود والصراع من أجل السلطة مع غياب تسوية سياسية لفترة طويلة يمكن أن تؤدي إلى اقتناء الأسلحة النووية وقد تسعى مجموعات مسلحة عديدة أو مجرد عصابات مسلحة من اللصوص إلى اقتناء الأسلحة الحديثة. ولذا فإن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى بذل الجهود من أجل منع انتشار الأسلحة النووية. ويجب على جميع الدول المحبة للسلام أن تدعم هذه الجهود. وقال إن معاهدة عدم الانتشار تتسم بأهمية عظيمة في هذا المجال ثم إن وقف إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيكون وسيلة هامة لتعزيز نظام عدم الانتشار.

٤٨ - وأوضح أنه من خلال جهود مشتركة، وخصوصاً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيكون من الممكن تقليل أهمية الأسلحة النووية كوسيلة للسياسة العنصرية وخصوصاً من خلال تعزيز الاستقرار السياسي وإعادة تقييم الأسلحة النووية في السياسة الدولية، وتهيئة الظروف السياسية والأمنية الضرورية للتخلي عن الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتخاذ تدابير لمنع انتشار التكنولوجيات العسكرية والنووية ذات الاستخدامات للمزدوجة. والتحري عن البرامج السرية لإنتاج الأسلحة النووية.

٤٩ - السيدة فلوريس (أوروغواي): أكدت مرة أخرى التزام أوروغواي الثابت بعدم انتشار الأسلحة النووية. وأضافت أن وفدها يدعو إلى وضع نتائج المؤتمر في صورة وثيقة معتمدة بتوافق الآراء كما فعل في مؤتمرات استعراض المعاهدة السابقة. على أن من المهم غاية الأهمية أن يحصل المؤتمر على نتائج مرضية للوفود التي تعرب عن تحفظات حول بعض جوانب المعاهدة.

٥٠ - وأشارت إلى الاعلانات المتعددة الأطراف الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية وإلى اعتماد مجلس الأمن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) فقالت إنها كانت خطوة هامة نحو توفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. بيد أن وفدها مازال يعتقد أن هذه الضمانات يجب أن تتجسد في وثيقة ملزمة في سياق الصلة المباشرة بين المعاهدة وعملية نزع السلاح النووي المستمرة. ولضمان الامتثال للمعاهدة، لا بد أن لأي لاتفاق حول التمديد يتم التوصل إليه في المؤتمر أن يأخذ في الاعتبار إنشاء نظام للمراجعة الدورية.

٥١ - وفيما يتعلق بعمل اللجان الرئيسية، قالت إن وفدها يدعو إلى النظر بدقة في الطرق التي تتعاون بها الدول النووية فيما بينها ومع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وفي وسائل مراقبة الوزع الممكن للأسلحة النووية في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتحليل الأنشطة التصديرية التي تؤدي إلى تطوير القدرات النووية، والالتزام بتوفير ضمانات سلبية ملزمة قانونياً ودعم إنشاء مناطق خالية من

الأسلحة النووية. وقالت إن أوروغواي تدعو أيضا إلى تعزيز عمليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآليات الضمانات. وكررت الاعراب عن قلقها الخاص فيما يتعلق بالضمانات التي تنظم نقل البلوتونيوم وغيره من المواد المشعة قريبا من سواحلها.

٥٢ - وأعربت عن اهتمام وفدها بالاقترح المتعلق بإنشاء آلية للعمل فيما بين الدورات لتيسير التوصل إلى اتفاقات حول قضايا معينة يرى وفدها أنها تعزز من عملية الاستعراض.

٥٣ - وفيما يتعلق بتمديد المعاهدة قالت إن وفدها يرى أن بعض المقترحات التي قدمت إلى المؤتمر جديرة بالدراسة الدقيقة لاتخاذ مواقف نهائية. وأوضحت أن تأييد أوروغواي لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى يتسق مع مبادئها التقليدية في مجال نزاع السلاح النووي. ويتسق مع شواغلها الأمنية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. غير أن أي تمديد للمعاهدة يجب أن يصحبه نظام موثوق للاستعراض الدولي للمعاهدة.

٥٤ - السيد لونغشامب(هايتي): قال إن المعاهدة، على الرغم من أهميتها كأساس قانوني لعدم انتشار الأسلحة النووية وكأساس للاستخدام السلمي للطاقة النووية، لم تحقق تحقيقاً كاملاً مقاصدها الرئيسية. فهي تسمح للدول النووية بالاحتفاظ بأسلحتها النووية بينما تمنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن امتلاك هذه الأسلحة وكذلك أحكام النظام الضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تطبق تطبيقاً منصفاً. فهو لم يخفض العدد الكلي للأسلحة النووية الموجودة ثم إن أحكامه المتعلقة بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية لم تمنع الدول من اكتساب القدرة على تجميع قنابلها النووية الخاصة. ولم تستطع هذه الأحكام أن تمكن العديد من الدول النامية من حل مشكلة افتقارها إلى موارد الطاقة. وعلاوة على ذلك لم تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة بمواصلة العمل من أجل نزاع السلاح النووية بنية حسنة، ولا تزال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تشعر بأن الضمانات الأمنية الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) لم تتوطد بمعاهدة دولية ملزمة.

٥٥ - وأضاف أن هايتي تؤيد تأييداً قاطعاً عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي نزاعاً كاملاً، وأنها على علم بالتقدم الذي أحرز في مجال نزاع السلاح خلال السنوات الأخيرة. بيد أن التهديد النووي لا يزال مستمراً بسبب الاستمرار في تكديس الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ولوجود دول أخرى يعتقد أنها تملك أسلحة نووية. وبرز خطر جديد أيضاً بشكل الاتجار غير المشروع بالمواد الانشطارية واحتمال وقوع هذه المواد بأيادي المجرمين والارهابيين.

٥٦ - ولكي يكون نظام عدم الانتشار فعالاً حقاً يحتاج إلى تعزيز من أجل تصحيح نقائصه. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تقوم بتطبيق المعاهدة تطبيقاً أساسياً وعلى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة ينبغي أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن بضمان العالمية للمعاهدة. وفوق كل شيء

...

ينبغي إبرام معاهدة تحظر حظرا كاملا للتجارب النووية وإبرام اتفاقية توقف انتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

٥٧ - السيد كامونانويري (أوغندا): قال ان أوغندا تعلق أهمية عظيمة على معاهدة عدم الانتشار وتعتبر تمديداتها أمرا ضروريا. واستدرك قائلا انه لايجوز النظر في مسألة تمديداتها قبل أن يعالج المؤتمر المخاوف التي ثارت فيما يتعلق بسير المعاهدة خلال الـ ٢٥ سنة من وجودها. وفي ضوء التغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة على الظروف الدولية، ينبغي أيضا أن يتطور وفقا لها مفهوم المجتمع الدولي للأمن والدفاع وكامل الاستراتيجية النووية.

٥٨ - وأوضح أن المؤتمر لم يعقد لتمديد المعاهدة باعتباره هدفا نهائيا، بل هو حول مستقبل البشرية وتصورها لما ينبغي أن يكون عليه القرن الواحد والعشرين. الهدف النهائي هو تحقيق نزع السلاح الكامل والعام. ولذا ينبغي ان يكون التركيز على رسم مسار واضح نحو تحقيق هذا الهدف.

٥٩ - وترى أوغندا أن ثمة عددا من القضايا الهامة التي تحتاج الى توضيح. وتمديد المعاهدة يجب أن يجري بعد استعراض كامل لمدى وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها المترتبة على المعاهدة، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن تتصدى المعاهدة أيضا لشواغل الدول التي تعتقد أن المعاهدة تعطي دولا معينة الحق بامتلاك الأسلحة القاتلة الى أبد الأبد. وتعتقد أوغندا أن التمديد ينبغي أن يربط صراحة بالتقدم في نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من بعض التقدم الذي أحرز في مجال التخفيضات على الصعيد الثنائي في سياق معاهدي ستارت الأولى وستارت الثانية، هناك حاجة الى التزام أقوى بنزع السلاح على مراحل وبطريقة معروفة مسبقا.

٦٠ - وبعد أن أعاد الى الذاكرة أن تمديد المعاهدة مرتبط صراحة بالتقدم نحو إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية، دعا الى إبرام هذه المعاهدة بصورة عاجلة وكهدف قصير الأجل. وفي الوقت نفسه ينبغي اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة غير النووية ضمانات أمنية ملزمة قانونيا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد لم يوفر قرارا مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) ٩٨٤ (١٩٩٥) ضمانات كافية.

٦١ - وقال ان هناك حاجة أيضا الى تقديم المساعدة على أساس غير تمييزي الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في ميدان التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتطبيقاتها. والسجل في هذا المجال متفاوت جدا لأن المساعدة التي قدمت إلى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة كانت قليلة، وعلى النقيض من ذلك، كان من المنتفعين من هذه المساعدة عدد من الدول غير الأطراف في المعاهدة. وعلاوة على ذلك ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتخذ الخطوات الضرورية لتعزيز الأحكام المتعلقة بالضمانات للمعاهدة.

٦٢ - وأكد أن أوغندا تشارك أفريقيا مشاركة تامة بتطلعها الى جعل القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية. والجهود في سبيل هذه الغاية يجب أن تحظى بالتأييد الفعال من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي نهاية المطاف ينبغي أن يكون العالم كله خالياً من الأسلحة النووية.

٦٣ - وأشار الى التمديد غيرالمشروط للمعاهدة فقال إنه لم يكن من شروط التمديد المنصوص عليه في المادة العاشرة. ويتضح من ذلك أن الذين صاغوا المعاهدة كانوا يدركون الحاجة الى إحراز تقدم في التنفيذ لأن على اساس هذا التقدم يتقرر إن كانت المعاهدة ستمدد أم لا. وبالحقيقة يجب أن لا يدخر وسع بالسعي نحو تحقيق نظام معزز متوازن يحظى بالتأييد الواسع النطاق ويمكن أن يتمتع بنهاية المطاف بعضوية جميع دول العالم. وخير وسيلة لتحقيق هذه المقاصد هي تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى.

٦٤ - السيد ايلويكا (بنما): قال ان بنما كانت من الموقعين الأوائل على معاهدة عدم الانتشار. ودأبت منذ وقت طويل على الدعوة الى جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد أصبح هذا الأمل حقيقة واقعة في ابرام معاهدة ثلاثيلوكو. وان وفده مقتنع برغبة المجتمع الدولي بايجاد عالم أفضل ولذلك يأمل أن تسود الحكمة والاعتدال في المؤتمر الحالي.

٦٥ - وأشار الى مهمة السلم والأمن الدوليين فقال إنها قد كانت تحديا كبيرا للأمم المتحدة، وخاصة بسبب وجود أسلحة التدمير الشامل التي يمكن أن تخضي الى انهاء حياة الجنس البشري على الأرض. بيد أن التحسن الأخير في الحالة الدولية يبعث على الأمل في أن البشرية، فرديا وجماعيا، قد تعلمت أن من غيرالممكن تحقيق الخير والسلام والأمن والعدالة من خلال سباق التسلح والتسلح النووية والتسلح التقليدي. وبناء على تجارب الماضي، ينبغي للمؤتمر أن يتفادى أي مواقف تعرض للخطر توازنات معينة صعبة ولكنها ضرورية. ولذلك يأمل وفد أن تتسم المناقشة الصعبة المقبلة بسماحة النفس والاعتراف الذكي بالحقائق وادراك للدور الذي يجب أن تلعبه المعاهدة.

٦٦ - عندما بدأ نفاذ المعاهدة كان ثمة عدد صغير من البلدان يمتلك أسلحة نووية بينما كانت الأغلبية لا تملكها. وهذا الخلل بالتوازن يجب أن يصحح باستخدام الآليات المنصوص عليها في المعاهدة. وهي آليات بعضها يوشك أن يطبق والآخر طبق ولكنه اتسم بنقائص واضحة.

٦٧ - وأشار الى نظام الضمانات الذي أنشئ بموجب المادة الثالثة، فقال، يبدو أنه قد تزعزع بالصعوبات التي واجهتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأداء مهامها. ولذلك ينبغي تقوية الوكالة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالتحقق. وفيما يتعلق بالمادة الرابعة لم تبذل أي جهود ثابتة لتطبيق ثمار العلم والتكنولوجيا في ميدان الطاقة النووية في البلدان النامية، كبلده بنما. وهذا الاخفاق واضح جداً في القطاعات الصحية والصناعية والزراعية.

٦٨ - وينبغي لنا أن نتفكر أنه، في المؤتمر الاستعراضي الذي انعقد عام ١٩٩٠، جددت غالبية الدول الأطراف مطالبتها بالضمانات. ولذلك يرحب وزفده بالقرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي اعتمده مؤخراً مجلس الأمن. بيد أن هذا القرار يجب أن يصحبه اعتراف بالحاجة إلى نظام عادل لعدم الانتشار وإلى ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٦٩ - واستطرد قائلاً إنه، في ضوء المادة السادسة، يجب أن تقرأ المعاهدة ككل مقرونة بديابجتها التي ترتبط باعتماد تدابير تستهدف تحقيق نزع السلاح النووي ومن هذه التدابير إزالة المواد الانشطارية ووقف تفجيرات التجارب النووية وإزالة جميع الأسلحة النووية ونظم إيصالها من الترسانات النووية.

٧٠ - وقال إن بنما دأبت في مختلف مراحل تاريخها على الأخذ بمبدأ العالمية بسبب الموقع الجغرافي للقناة التي تصل بين المحيطين الأطلسي والهادي. ولذلك تأمل أن تشهد السنوات القليلة الباقية من هذا القرن زوال اختلالات التوازن في العالم وإحراز تقدم نحو تحقيق مزيد من التضامن بين الأمم. ومن الضروري لبقاء المدنية أن يتوقف إنتاج الأسلحة النووية وأن يوضع حد للتجارب النووية والعمل لتحقيق العالمية للمعاهدة من حيث المشاركة فيها والامتنال لها. وإن الموقف الذي تأخذ به بنما هو أن المعاهدة ينبغي أن تمتد إلى أجل غير مسمى، وبالنظر إلى أن المعاهد تسير جنباً إلى جنب مع الردع النووي، يتعين على جميع الدول الأطراف أن تعلن بصورة قاطعة وصريحة التزامها بإجراء استعراضات دورية لأحكام المعاهدة.

٧١ - السيد بوعلاي (البحرين): قال إن انعقاد المؤتمر يأتي في زمن الوضع الدولي يختلف فيه عن الوضع الذي كان سائداً وقت إعداد المعاهدة. فقد ازداد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية وتشكل الأسلحة النووية في أيدي دول معينة تهديداً غير مقبول ضد الدول غير النووية التي تعيش في خوف دائم. والقوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية تجعل من الضروري استعراض المعاهدة من جميع جوانبها لتقييم الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيقها. ويجب استعراض المعاهدة بهدف تحقيق توازنات عسكرية إقليمية، وهذا هدف آخر من أهداف المعاهدة.

٧٢ - وأوضح أن البلدان العربية مازالت تؤيد المعاهدة وقد أكدت من جديد، في الاجتماع السابق لمجلس جامعة الدول العربية، تأييدها لأهداف المعاهدة، ودعت إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة التدمير الشامل. بيد أن تمادي إسرائيل في رفضها الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلق وضعاً غير عادي يمكن أن يهدد السلم والأمن في المنطقة. ولذلك تدعو البحرين جميع البلدان في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الدولي لتفادي قيام سباق في التسليح النووي.

٧٣ - وقال إن البحرين والدول الشقيقة الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترغب في بقاء منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل من أجل إقرار السلام والأمن في المنطقة والتركيز على رفع مستويات المعيشة لشعوبها وتوفير الرفاه للأجيال المقبلة.

٧٤ - وفيما يتعلق بالمؤتمر قال إنه يوفر فرصة لتحسين المعاهدة من خلال إيجاد الإطار القانوني الضروري لسد الثغرات الموجودة فيها كي تستطيع التجاوب بصورة أكثر فاعلية مع الحقائق الدولية الجديدة. ويجب أن يشمل ذلك الإطار على الأقل توفير ضمانات فعالة لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تتعرض لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وينبغي أن ينص على نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية وعلى تأكيدات من جانب الدول النووية لتعهداتها بإزالة الأسلحة النووية وفقاً لجدول زمني متفق عليه. وتعتقد البحرين أن وضع إطار من هذا النوع، مقروناً بتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة، سيهيئ المناخ الملائم لتمديدتها إلى أجل غير مسمى.

٧٥ - الرئيس أعلن أن المناقشة العامة قد انتهت ولكنه سيواصل عقد المشاورات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الفقرة ٣ (ز) من المادة ٢٨، من مشروع النظام الداخلي.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠